الاعتراض انما يلزم منه ان لا يشبه الحرف بالجسم في الحركة بالعرض وليس قول من قال ان الحركة والحرف لم يسبق احدهما الآخر في الاستعمال والدليل على صحة هذا القول ان الكلام الذي جيء به للافهام مبني من الحروف والحرف ان لم تكن في اول امرها متحركة فهي ساكنة والساكن لا يمكن الابتداء به ولا يمكن ان يفصل لساكن آخر في سرد الكلام لا فاصل بينهما فلا بد ضرورة من كون الحركة مع الحرف لا يتقدم احدهما الآخر ولا يمكن وجود حركة على غير حرف والجواب الثاني ان الكلام انما جيء به ليفهم المعاني التي في نفس المتكلم والحركات واختلافها يفهم المعاني فهي متوسطة بالكلام مرتبطة وهذا الجواب اولى من غيره انتهى والمراد بالابتداء الاخذ في النطق بعد الصمت لا الاخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما توهم بعضهم حتى الزم الابتداء بالساكن والوقف في الصناعة عند الابتداء فيجب ان يكون علامته ضد علامة الابتداء فلو وقفت على متحرك كان خطأ لان الوقف عليه لا يكون الا ساكنا او في حكمه لان الابتداء بالمتحرك ضروري كما بين والوقف على الساكن استحساني لما يحصل للساكن من الكلال من تراداف الآن والحرف والحركات اذا علمت ذلك فاعلم ان الهمزة نوعان همزة قطع وهمزة وصل فهمزة القطع هي التي تثبت وصلا وابتداء وهمزة الوصل هي التي تسقط وصلا لينفصل ما قبلها عما بعدها نحو ابنه اسمه وتثبت ابتداء ووقوع همزة القطع في الكلام اكثر من وقوع همزة الوصل فلذلك حصر الناظم رحمه الله تعالى مواضع همزة الوصل ليعلم ان ما عداها همزة قطع فظهر ان الابتداء لا يمكن الا بمتحرك فاول الكلمة ان كان متحركا فظاهر وان كان ساكنا فيحتاج الى همزة الوصل وسميت همزة الوصل لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن ولهذا سماها الخليل سالم اللسان وهمزة الوصل تكون في الاسماء والافعال والحرف فقدم الناظم حكم الافعال لانها فيها بالاصالة فامر رضي الله عنه بالابتداء بهمزة الوصل المضموم ثالثه فعل الامر اذا كان ثالثه مضموما ضما لازما نحو انهر واغد ليلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة ولا اعتبار بالساكن لانه ليس بحاجز وان كان ثالثه مكسورا كسرا لازما اي اصليا او منقولا فابتدئ بها